

**الأبعاد و الاستراتيجيات للمخططات الإسرائيلية الأحادية
الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة**

إعداد: د. جاد اسحق, سهيل خليلية و جولييت بنورة

أيلول 2006



**معهد الأبحاث التطبيقية – القدس
أيلول 2006**

الأبعاد و الاستراتيجيات للمخططات الإسرائيلية الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة

جدار العزل و الفصل العنصري

بدأت سلطات الاحتلال في شهر حزيران من العام 2002 بتنفيذ سياسة الفصل الأحادية الجانب بين إسرائيل و الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة ، وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوب (جيتوهات، كانتونات) ، مقوضة للتكامل الإقليمي بين القرى و المدن الفلسطينية ، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية .

يتم إطلاق اسم جدار العزل و الفصل العنصري على ما تقوم إسرائيل بتنفيذه في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يأخذ الجدار إحدى البنيتين، يعتبر أولها، (و هو الشكل السائد في معظم المناطق التي يخترقها الجدار) و هو الأسوأ، حيث يتكون الجدار من سياج صلب ذو طبقتين بعرض يتراوح ما بين 40-100 مترا و يحتوي على أسلاك شائكة، خنادق، طرق عسكرية و مسارات لكشف آثار الأقدام بالإضافة إلى سياج معدني كهربائي ارتفاعه بين 4-5 أمتار محصنا بكاميرات الكترونية للمراقبة. أما الشكل الآخر (و هو الشكل السائد في المناطق العمرانية و تلك القريبة من الخط الأخضر)، فإن الجدار العازل يتشكل من قواطع إسمنتية بعرض يتراوح ما بين 30-40 مترا و ارتفاع يتراوح ما بين 6-8 أمتار و تتوسطه أبراج مراقبة عسكرية يبعد إحداها عن الآخر مسافة 250 مترا.

و في محاولة لإضفاء شرعية على مسار جدار العزل و الفصل العنصري في الضفة الغربية و متمادية في تجاهلها للقرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، أقدمت إسرائيل على إجراء تعديلات طفيفة بدوافع إنسانية على مسار الجدار في الضفة الغربية بدلا من تلتزم بتفكيك ما تم بناءه و تعويض المتضررين منه حسب ما جاء في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز عام 2004. و كان آخر تعديل ما أعلن عنه بتاريخ 30/04/2006، حيث تركزت التعديلات الجديدة على مسار الجدار في مناطق أثارت معضلات جغرافية لمسار الجدار في الضفة الغربية حيث ارتكزت على حل مشاكل اعتبرت عثرة أمام سعي إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار. هذا و قد أجريت عدة تعديلات على مسار الجدار في الضفة الغربية منذ البدء في بنائه موضحة بالجدول التالي. جدول رقم 1 يوضح مشاريع التعديل على مسار الجدار منذ إعلان إسرائيل عن بناءه في الضفة الغربية.

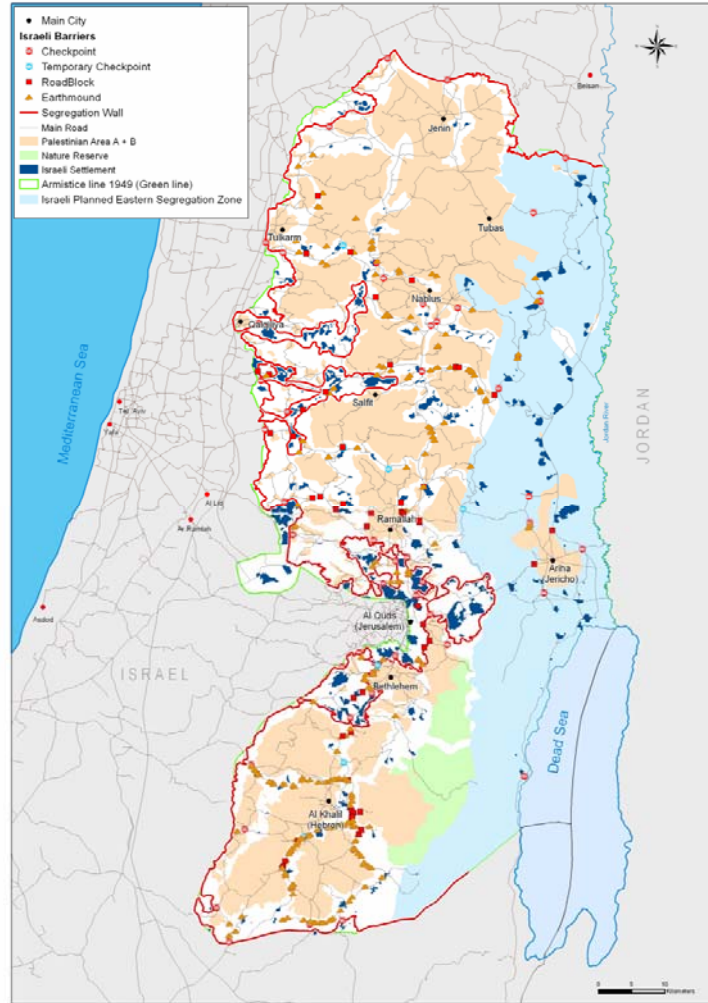
التاريخ	المساحة المقطعة لصالح الجدار	% من مساحة الضفة الغربية	طول الجدار	على الخط الأخضر
حزيران 2002	1024 كم ²	18%	734	--
حزيران 2004	633 كم ²	11.7%	645 مع بعض الاستثناءات	83
شباط 2005	565 كم ²	10%	683	138
نيسان 2006	555 كم ²	9.8%	703	128

المصدر: وحدة النظم الجغرافية - معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)

إن التعديلات على مسار الجدار هدفت بالأساس لخدمة المستوطنات الإسرائيلية و العمل على ضمها و استيعابها بصرف النظر عما يحدث ذلك من أثر سلبي على حياة الفلسطينيين المعيشية و النفسية و الاقتصادية فضلاً عن كونها خروقات فاضحة لحقوق الفلسطينيين المدنية و السياسية بحسب القوانين و الأعراف الدولية.

و يمتد جدار العزل العنصري كما جاء في التعديل الأخير (30 نيسان من عام 2006) مسافة 703 كيلومترا على طول الضفة الغربية، من الشمال إلى الجنوب، منها 128 كيلومترا فقط (ما نسبته 18.2% من الطول الكلي للجدار) يقع على خط الهدنة (الخط الأخضر)؛ و عند استكمال بناءه، سيعزل الجدار ما مساحته 555

كيلومترا مربعا من الأراضي الفلسطينية (أي ما نسبته 9.8% من المساحة الكلية للضفة الغربية (5661 كم²)). بالإضافة إلى ذلك، فإن الجدار سيضم 99 مستوطنة إسرائيلية يقطنها 408000 ألف مستوطن، أي ما نسبته 85% من عدد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية فيما سوف يعزل أكثر من 60 تجمع فلسطيني يقطنها ما يقارب الـ 90000 فلسطيني. خارطة رقم 1



و بمتابعة ميدانية من معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) لوضع العمل على مسار جدار العزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تبين أن الاحتلال الإسرائيلي قد أنجز بناء 307 كم من جدار العزل في الضفة الغربية فيما هنالك 91 كم قيد الإنشاء بالإضافة إلى 305 كم من الجدار مخططا بنائها و الانتهاء منها مع نهاية العام 2007. جدول رقم 2 يوضح واقع جدار العزل العنصري في الضفة الغربية

جدول رقم 2: واقع جدار العزل العنصري في الضفة الغربية

النسبة المئوية من الطول الكلي للجدار	الطول (كم)	جدار العزل العنصري
43.7	307	جدار قائم
43.4	305	جدار مخطط إقامته
12.9	91	جدار قيد الإنشاء
100	703	الطول الكلي للجدار

المصدر: وحدة النظم الجغرافية - معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)

في شهر أيلول من عام 2004، أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية أوامر عسكرية جديدة تنص على إيجاد منطقة عازلة بعمق يتراوح ما بين 150-200 مترا على جانب الجدار الشرقي من الجهة الفلسطينية فقط بحيث يمنع فيها إقامة أي بناء جديد، الأمر الذي سينجم عنه منع الفلسطينيين من الدخول إلى مساحات إضافية أخرى تبلغ في مجموعها 252 كيلومترا مربعا، أي ما نسبته 4.4% من المساحة الكلية للضفة الغربية (5661 كم²).

منطقة العزل الشرقية... غور الأردن

عمدت إسرائيل ومنذ اليوم الأول لاحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 على اعتبار وادي الأردن والأغوار الفلسطينية جزءا من خططها الأمنية والاستيطانية التوسعية حيث انعكست سياستها هذه على كل من الأرض والإنسان، فاستباحت إسرائيل لنفسها الأراضي التي احتلتها و شرعت بتشبيد المستوطنات الإسرائيلية في منطقة الأغوار و هي إحدى ركائز سياسة التحكم التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلالها للمنطقة هذا بالإضافة إلى إعلان مساحات واسعة من الأراضي "كأراضي عسكرية مغلقة" لا يسمح للسكان الفلسطينيين الوصول إليها لاستغلالها في الزراعة أو السكن أو ما شابه من النشاطات الاقتصادية أو الحياتية.

و استكملا لسياسة الإغلاق و الحصار لمنطقة الأغوار، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الثاني من شهر تشرين أول من عام 2003، أمرا عسكريا لتنظيم دخول الفلسطينيين داخل خط المنطقة (المعزولة) التي أصبحت تسمى إسرائيليا ب " منطقة SEAM ZONE أو المنطقة المعزولة و ينص الأمر العسكري:

أمر بخصوص الأوامر الأمنية لمناطق يهودا والسامرة (رقم 378) – 1970: إعلان بخصوص إغلاق المنطقة رقم س/03/2 (منطقة السيم) (المنطقة المعزولة خلف الجدار):-

- أعلن بهذا أن "منطقة السيم" (المنطقة المعزولة خلف الجدار) هي منطقة مغلقة
- لا يسمح لأي شخص بالدخول الى المنطقة المعزولة أو وجوده فيها
- أي شخص موجود في المنطقة المعزولة يجب ان يغادرها حالا
- حدود التطبيق للبند 3 من هذا الإعلان لا ينطبق على:

1. الإسرائيلي
2. أي شخص يكون قد أعطي تصريح مني أو من أي شخص مخول من قبلي للدخول الى المنطقة المعزولة والإقامة هناك

- الشخص الذي عمره على الأقل 16 سنة وإقامته الدائمة في يوم سريان هذا الإعلان تكون في المنطقة المعزولة يسمح له الدخول والإقامة هناك طالما هو حاصل على تصريح خطي مني أو من أي شخص مخول من قبلي يصرح فيه ان هذا الشخص إقامة سكنه الدائمة في المنطقة المعزولة وكله منوطا بالشروط المفصلة بالتصريح:

الدخول أو الخروج من والى المنطقة المعزولة سوف يكون من خلال الممرات المعلمة بالون الأزرق على الخارطة وكله منوطا بالشروط المحددة مني أو من أي شخص مخول من قبلي.

وفي السابع من نفس الشهر، أصدر العميد الإسرائيلي ايلان باز رئيس الإدارة المدنية أوامر تصف كيف يمكن لسكان المدى الطويل "الحصول على" تصريح إقامة طويل الأمد،" ينص الأمر على ما يلي:

- يجب على مقدم الطلب أن يقوم شخصياً ومباشرة بتقديمه إلى "السلطات المختصة" والتي هي المكتب الإسرائيلي للتنسيق المدني من أجل الحصول على تصريح
- يقدم المكتب الإسرائيلي للتنسيق المدني ومكتب الارتباط الطلب للفحص من قبل لجنة خاصة مشكلة لهذا الغرض،
- تكون اللجنة الخاصة مخولة بتجديد تصريح الإقامة طويل الأمد أو عدم تجديده أو بالاعتراف بشخص جديد يطلب إقامة طويلة الأمد أو عدم الاعتراف به،
- يمكن إصدار تصريح لأي فرد (مُعترف به كمقيم طويل الأمد) من عمر 12 سنة فما فوق
- كل شخص يسكن في المنطقة المعزولة يجب أن يحمل تصريح شخصي للمرور من أجل الدخول والخروج من المنطقة،

أي كان يريد أن يدخل مركبة بمحرك يجب عليه تعبئة طلب خاص.

تعليمات إلى الفلسطينيين الذين ليسوا سكان أمد طويل للمنطقة المعزولة حول كيفية دخولهم للمنطقة المعزولة:
التعليمات تشمل 12 تصنيفاً لأصحاب الطلبات الممكن إعطائهم تصاريح دخول:

- أصحاب الأعمال في المنطقة المعزولة؛ تاجر، موظف، معلم، طالب، موظف السلطة الفلسطينية، زائر، موظف منظمة دولية، موظف سلطة محلية، أو شركة بنية تحتية، عضو فريق طبي، و " جميع الأهداف الأخرى)،
- يجب أن يشرح أصحاب الطلب سبب عبورهم من خلال " نقطة تحكم" معينة ولماذا يريدون المبيت في المنطقة المعزولة،
- إذا أراد أصحاب الطلب البقاء والمبيت في المنطقة المعزولة، عليهم تقديم التماس للمبيت مبيناً التفاصيل عن مضيفه،
- يجب أن يقدم أصحاب الطلب مجموعة من الوثائق الداعمة،

كل طلب سوف يفحص من قبل مسنول خاص في الإدارة المدنية: رئيس القسم الاقتصادي سوف يقيم طلبات التجار والموظفين والمزارعين؛ مسنول فريق التعليم سوف يفحص الالتماسات من المعلمين والطلاب؛ مسنول فريق الصحة سوف يأخذ بعين الاعتبار طلبات من أعضاء فريق طبي.

و يلي الأمر العسكري، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارييل شارون في شهر أيار من عام 2004 عن الجدار في المنطقة الشرقية، منطقة غور الأردن، حيث قال: " أنا لا أرى جداراً في المنطقة الشرقية إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك. هنا وهناك، سوف نحبب الدخول إلى المنطقة الشرقية بالحواجر العسكرية."

و بناء على ما سبق، فقد عمدت إسرائيل إلى عزل منطقة الأغوار من خلال الحواجز العسكرية التي أقامتها على المداخل الرئيسية التي تصل منطقة الأغوار بمحافظات الضفة الغربية و على المداخل الفرعية التي تربط التجمعات الفلسطينية داخل منطقة الأغوار بعضها ببعض و التي يصل عددها حتى هذا اليوم إلى 25 حاجز عسكري ما بين رئيسي و ثانوي. و تأتي سياسة الإغلاق وإقامة الحواجز العسكرية الإسرائيلية في منطقة الأغوار مكملة لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها إسرائيل وذلك لتضييق الخناق على المواطنين وإجبارهم على الرحيل، تمهيداً للاستيلاء الكامل على المنطقة و جعلها تحت السيطرة الإسرائيلية متصلة مع منطقة العزل الغربية عبر ممرات تربط ما بينهما.

و تشكل منطقة الأغوار (منطقة العزل الشرقية) ما نسبته 29.4% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية (5661 كم²). و أنشئ يبلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في منطقة العزل الشرقية حتى يومنا هذا 43 مستوطنة إسرائيلية (يقطنها ما يزيد عن 12000 مستوطن إسرائيلي) بمساحة إجمالية مقدارها 38 كم² (2.3% من المساحة الإجمالية لمنطقة العزل الشرقية – 1664 كم²، بزيادة قدرها 4 كم² عن المساحة الإجمالية للمستوطنات في عام 2002 هذا بالإضافة إلى بناء القواعد العسكرية الإسرائيلية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من منطقة الأغوار. هذا و يمتد البناء الاستيطاني الإسرائيلي في الأغوار بدأ من مستوطنة ميخولا في أقصى

. فيما يلي جدول يوضح استخدامات الأراضي في

منطقة الأغوار (منطقة العزل الشرقية). جدول رقم 3

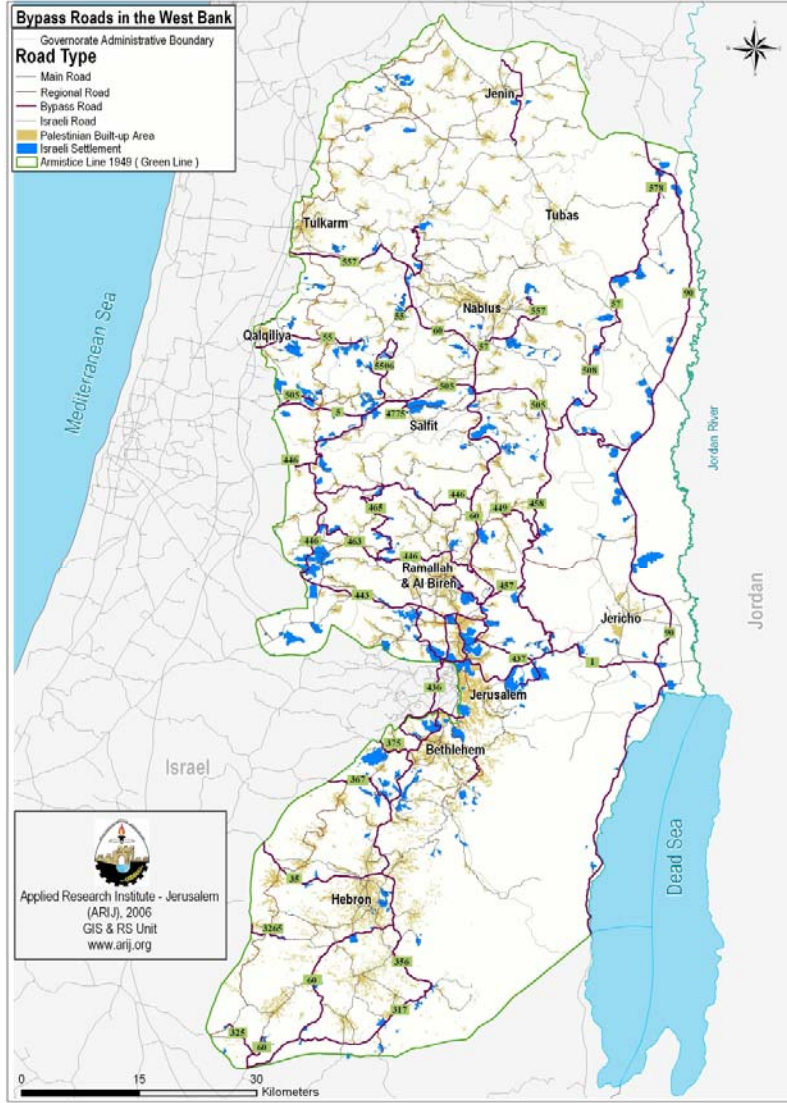
جدول رقم 3: طبيعة استخدام الأراضي في منطقة العزل الشرقية

النسبة المئوية من المساحة الإجمالية لمنطقة العزل الشرقية	المساحة - كم ²	طبيعة استخدام الأرض - 2002
2%	30.80	القواعد العسكرية الإسرائيلية
2%	34.97	المستوطنات الإسرائيلية
1%	10.48	مناطق عمرانية فلسطينية
52%	863.88	الأراضي الصالحة للزراعية
43%	721.00	الغابات و المحميات الطبيعية
0.04%	0.69	مسطحات مائية محدودة
0.13%	2.23	محاجر وحفريات
100	1664.05	

المصدر: وحدة GIS، معهد أريج 2005

الطرق الالتفافية الإسرائيلية و الطرق البديلة المقترحة

كتفت إسرائيل من نشاطاتها الاستعمارية في الضفة الغربية و قطاع غزة خلال عقود الاحتلال المستمر حيث تم الاستيلاء على ما يقارب الـ 80 كم² (1.4%) من أراضي الضفة الغربية لبناء شبكة من الطرق الالتفافية (ما يقارب الـ 795 كم) لربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض و مع إسرائيل مما أسهم في عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض و قطع أوصالها. و تجدر الإشارة بأن الخطر الحقيقي للطرق الالتفافية يكمن في ما يعرف بمساحة الارتداد أو (Buffer Zone) التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد تلك الطرق و التي عادة ما تكون 75 متر على جانبي الشارع. خارطة رقم 2



و كان مصطلح 'الطرق الالتفافية' قد بدأ بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو (أيلول 1993) للإشارة إلى طرق أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية مع إسرائيل و القواعد العسكرية الإسرائيلية المتواجدة في الضفة الغربية، كذلك لربط المستوطنات بعضها ببعض. و تتكون الطرق الالتفافية الإسرائيلية من ثلاثة أنواع:

* طرق خاضعة للاستخدام الإسرائيلي المطلق والتي يمنع الفلسطينيون من استخدامها كلياً؛

* طرق يسمح للفلسطينيين باستخدامها بقيود، وذلك بتصريح صادر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية،

* و طرق أخرى يمكن للفلسطينيين استخدامها و تكون خاضعة لقيود نقاط التفتيش (الحواجز العسكرية) على مداخلها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

و تمثل الطرق الالتفافية الإسرائيلية جزءاً من خطة العزل العنصرية التي تسعى إسرائيل إلى فرضها في الأراضي المحتلة. و منذ بداية الانتفاضة الأولى في عام 1987 و حتى يومنا هذا، شددت إسرائيل من إجراءاتها العسكرية بحق المدنيين الفلسطينيين و فرضت قيوداً على حرية تنقل السكان الفلسطينيين سواء كان عن طريق فرض إغلاق شامل على جميع الأراضي المحتلة و منع الفلسطينيين من الدخول إلى داخل إسرائيل للعمل إلا إذا توفر لديهم تصريح خاص صادر من الإدارة المدنية، أو عن طريق فرض حظر تجول على بلدة أو

الخروج من بيوتهم، أو إغلاق الطرق المؤدية لبلده أو قرية معينة بواسطة الحواجز الحديدية أو الكتل الإسمنتية والحواجز الترابية أو الخنادق منتهكة بذلك جميع الحقوق و الأعراف الدولية التي تشترع حق الفلسطينيين في التنقل بحرية من مكان إلى آخر كما ينص عليه بند 13 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامة داخل حدود الدولة.
- لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.

و كذلك بند 12 في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية:

- لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.
- لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.
- لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحررياتهم، وتكون متناسبة مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.
- لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده .

و الحق في حرية الحركة والتنقل هو شرط ضروري تقوم عليه شروط أخرى نصت عليها اتفاقيات دولية أخرى كما في الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، منها، الحق في العمل (بند 6)، الحق في مستوى معيشي كاف، يوفر ما يفي من الغذاء والكساء والمأوى (بند 11)، الحق بالتمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية (بند 12)، الحق في التربية والتعليم (بند 13) والحق في الحماية والمساعدة (بند 10).

الرؤية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة الطرق البديلة المقترحة

في إطار تعزيز السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، كشفت إسرائيل في الثامن والعشرين من شهر تشرين أول عام 2004 عن مخططها الموسع لإحكام ربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض وتعزيز الوجود الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، من خلال بناء شبكة من الطرق البديلة مخصصة للفلسطينيين و هي طرق ثانوية ذات المواصفات المتدنية والسعة المرورية المحدودة بطول 500 كم موزعة بشكل يحرم الفلسطينيين من استخدام الطرق الالتفافية الإسرائيلية المقامة حالياً على الأراضي الفلسطينية، حيث تعتبر جزء من تكريس خطة الفصل الإسرائيلية الأحادية الجانب و ذلك بحجة حماية المواطنين الإسرائيليين؛ هذا بالإضافة إلى بناء 18 نفق و ممر تحت الأرض. و تبلغ تكلفة إقامة الطرق البديلة و الإنفاق كما عرضتها الحكومة الإسرائيلية 1581 مليون دولار أمريكي تسعى فيها جاهدة إلى حشد الدعم الدولي (الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية) لتمويل رويتها الجديدة في الأراضي الفلسطينية و الأهم من ذلك إضفاء شرعية دولية على ما تقوم به في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

و استكمالاً لمخطط العزل في الضفة الغربية، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الخامس عشر من شهر كانون أول من عام 2005 أمراً عسكرياً (أمر بشأن مناطق مغلقة - يهودا و السامرة (رقم 34) 5727-1967) تحظر فيه على "غير الإسرائيليين" من الضفة الغربية الدخول إلى إسرائيل أو الخروج منها إلا عبر نقاط العبور الحدودية التي تعمل إسرائيل حالياً على بنائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة و التي دشنت عدداً منها في الشهور السابقة. و ينص الأمر العسكري على ما يلي

جيش الدفاع الإسرائيلي
أمر بشأن مناطق مغلقة (يهودا و السامرة) (رقم 43)، -19675727
لصلاحياتي كقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة، فأنتي أمر بهذا ما يلي:

1. في الأمر بشأن مناطق مغلقة (يهودا و السامرة) (رقم 34)، 5727 – 1967 بهد البند 1 (أ) يأتي :

أب. (أ) يحق لرئيس الإدارة المدنية أن يحدد في الإعلان نقاط عبور لسكان المنطقة، غير الاسرائيليين الذين يخرجون من المنطقة لإسرائيل و الذين يدخلون من إسرائيل للمنطقة (فيما يلي : "نقاط العبور")، و الأنظمة التي تسري في نقاط العبور.

(ب) اصدر إعلان حسب البند الصغير (أ)، لا يخرج شخص من المنطقة ، الذي ليس إسرائيلي ، و لا يدخل للمنطقة من إسرائيل إلا عبر نقاط العبور .

أج. (أ) اصدر إعلان حسب البند أب أعلاه، لا يخرج شخص بمركبه من المنطقة لإسرائيل ، شخص ليس إسرائيلي ، و لا يدخل للمنطقة من إسرائيل إلا عبر نقاط العبور.
(ب) لا يسري المذكور في هذا البند على جندي، شرطي و كل من يعد من قوات الأمن خلال أداء واجبهم.
(ج) في هذا البند " إسرائيلي " – مواطن إسرائيلي، و الذي مكان سكنه في المنطقة و هو مواطن إسرائيلي أو يحق له الهجرة لإسرائيل وفقا لقانون حق العودة ، 5710 – 1950 حسب سرياته في إسرائيل ، و كذلك من ليس من سكان المنطقة و يحتاج إلى تصريح دخول لإسرائيل ساري المفعول.

أد. يحق لرئيس الإدارة المدنية إعفاء شخص أو مجموعة أشخاص من سريان تعليمات البنود أب و أج ، بأكملهم أو قسم منهم.

2. بدء سريان هذا الأمر من يوم توقيعه

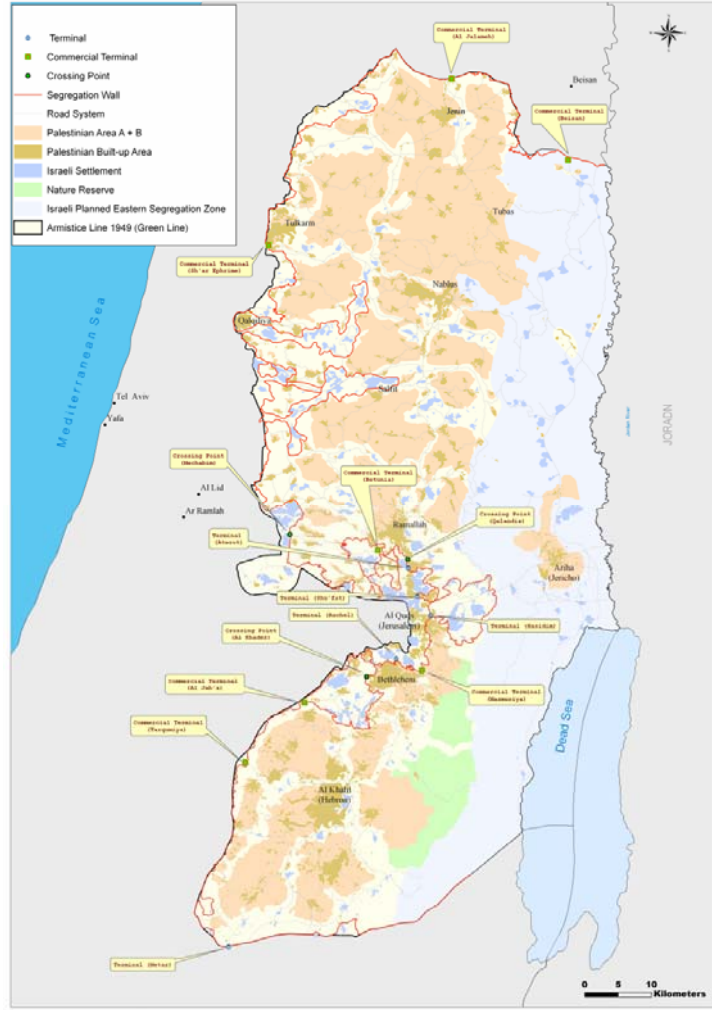
3. يسمى هذا الأمر " أمر بشأن مناطق مغلقة (تعديل رقم 3) (يهودا و السامرة) (رقم 1576)، 2005-5766".

الجنرال يانير نيفيه

قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي

و تأتي كلمة "إسرائيلي" بالإطار الذي حددته إسرائيل:

" إسرائيلي " – مواطن إسرائيلي، و الذي مكان سكنه في المنطقة، و هو مواطن إسرائيلي يحق له الهجرة لإسرائيل وفقا لقانون حق العودة ، 5710 – 1950 حسب سرياته في إسرائيل ، و كذلك من ليس من سكان المنطقة (سكان الضفة الغربية الفلسطينيين) و يحتاج إلى تصريح دخول لإسرائيل ساري المفعول. و بناء عليه، يحظر على " غير الإسرائيليين " من حملة التصاريح (الصادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية) من الدخول إلى إسرائيل باستخدام الطرق ذاتها التي يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون (الطرق الالتفافية الإسرائيلية)؛ كما يحظر على الإسرائيليين نقل "الغير الإسرائيليين" من حملة التصاريح أيضا على الطرق نفسها إلا عبر نقاط العبور الحدودية التي حددتها إسرائيل في أمر عسكري ثان (أمر بشأن مناطق مغلقة – يهودا و السامرة (رقم 34) 5727-1967)، إعلان بخصوص المعابر الحدودية و هي: معبر راحيل في بيت لحم، معبر ترقوميا في الخليل، معبر شعار أفرام في طولكرم، معبر مخيم شعفاط في القدس، معبر مطار جنوب الخليل (داخل الخط الأخضر)، معبر هساديم في القدس، معبر عطاروت في القدس، معبر مكابيم في القدس، معبر ايال، معبر الجملة في جنين و معبر هجلبوع في نابلس. خارطة رقم 3



المعابر الحدودية الإسرائيلية

كانت إسرائيل قد أعلنت في وقت سابق عن نيتها بإقامة 10 معابر حدودية و 23 معبر ثانوي على جميع مسارات الجدار في أرجاء الضفة الغربية في شهر كانون أول من عام 2004 بصورة تستبدل الحواجز العسكرية الإسرائيلية المقامة على مداخل المدن و القرى الفلسطينية. وتهدف إقامة المعابر الإسرائيلية، حسب ما تدعيه الحكومة الإسرائيلية، إلى تحسين الأوضاع الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين على الحواجز الإسرائيلية بشكل يخفف احتكاك الأخير مع الجنود الإسرائيليين على الحواجز.

و ينطوي قرار الحكومة الإسرائيلية بإقامة المعابر الحدودية على العديد من المدلولات السياسية، أهمها: قرارها بإنشاء معابر حدودية على طول مسار الجدار و تحديدا حول مدينة القدس بشكل يكون هذا المسار هو خط الحدود النهائي بين القدس وبقية محافظات الضفة الغربية كما أن إقامة المعابر الحدودية الأخرى على جميع مسارات الجدار في أرجاء الضفة، جاءت لتؤكد أحادية العمل الإسرائيلي بإعادة رسم الخط الأخضر (خط الهدنة الذي حددته الأمم المتحدة عام 1949)، و تكريس الجدار ليكون خط حدود سياسي بين إسرائيل و الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية في أوقات لاحقة من العامين 2005 و 2006 عن إقامة عدد من المعابر الإسرائيلية "الثانوية" منها معبر الولجة شمال غرب مدينة بيت لحم، معبر الخضر غرب مدينة بيت لحم، معبر الجبعة جنوب غرب مدينة بيت لحم، معبر مزوريا شرق مدينة بيت لحم و معبر حزما شمال شرق مدينة القدس و معبر عناتا شمال شرق القدس.

و كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد أصدرت أمراً عسكرياً جديداً في الرابع من أيلول من الشهر المنصرم بهدف الاستيلاء على ما مساحته 152 دونما من أراضي بيت أمر، بيت فجار و الخضر في محافظة بيت لحم و الخليل. و يذكر بأن المساحات المصادرة تقع خارج حدود التنظيم الهيكلي لكل من قريتي الخضر و بيت فجار في بيت لحم و مدينة بيت أمر في الخليل. هذا و يشير الأمر العسكري الإسرائيلي و الذي يحمل رقم T/69/06, بأن الأراضي المقتطعة ستخصص لأجل استكمال بناء الجدار العازل و إقامة معبر بمنطقة أم سلمونة جنوب مدينة بيت لحم.

توسع مستوطنات و إضافة آلاف الوحدات السكنية

و من خلال تحليل لصور الأقمار الصناعية و النشاط الميداني في معهد الأبحاث التطبيقية، تبين أن إسرائيل قامت بحركة استيطانية توسعية في كافة محافظات الضفة الغربية غير أن طبيعة هذه التوسعات كانت قد أخذت منحى مختلف عن سابقتها حيث تميزت بتركيزها على زيادة في عدد بناء الوحدات السكنية في المستوطنات الواقعة غرب جدار العزل. فقد أنشأت إسرائيل ما بين الأعوام 2002 و 2004, عددا كبيرا من الوحدات السكنية (في 58 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية وصلت إلى 32632 منها 26816 وحدة في 30 مستوطنة إسرائيلية واقعة غرب جدار العزل. كما تم زيادة 720 وحدة جديدة في 10 مستوطنات على طول نهر الأردن (الحدود الشرقية للضفة الغربية), أما ما تبقى 5096 وحدة فإنها أنجزت في 18 مستوطنة واقعة في المنطقة الوسطى للضفة الغربية. و بناء على التحليل أيضا، فقد تبين أن مستوطنات القدس الشرقية و مستوطنات بيت لحم و التي هي جزء من المخطط الإسرائيلي "القدس الكبرى" و الذي يضم التجمع الاستيطاني لمعالیه أوديميم, التجمع الاستيطاني لغوش عتصيون, التجمع الاستيطاني لجفعات زئيف و التجمع الاستيطاني لبنيامين قد شهدت الجزء الأكبر من عمليات البناء و التوسع الاستيطانية حيث تم إضافة ما يزيد عن 15400 وحدة سكنية جديدة لمستوطنات القدس الشرقية (47% من مجموع الوحدات السكنية في الضفة الغربية) و 10500 وحدة جديدة لمستوطنات بيت لحم (32% من مجموع الوحدات السكنية في الضفة الغربية).

أما في العام 2005 فقد شهدت المستوطنات الإسرائيلية الواقعة غرب جدار العزل العنصري زيادة في عدد الوحدات السكنية الجديدة و التي بلغت 3550 وحدة سكنية من ما مجموعه 4000 وحدة سكنية تم إضافتها لمستوطنات الضفة الغربية, أي ما نسبته 89% من ما تم بناءه في قطاع المستوطنات في الضفة الغربية خلال العام 2005, الأمر الذي يؤكد عزم الحكومة الإسرائيلية على تثبيت وجود المستوطنات الإسرائيلية الواقعة غرب الجدار كأمر واقع ضمن حدود الدولة الإسرائيلية المزمع ترسيمها. و تأتي الزيادة في عدد الوحدات السكنية في المستوطنات الواقعة غرب الجدار كخطوة تمهيدية لاستقبال المستوطنين المزمع إخلانهم من المستوطنات الواقعة ما بين جدار العزل الغربي و منطقة العزل الشرقية و ذلك بحسب السيناريوهات المذكورة لاحقا. أما فيما يتعلق باستمرار حركة البناء الاستيطانية في المستوطنات المزمع إخلانها فإن إسرائيل تعتمد إلى مساومة الفلسطينيين على الرحيل من تلك المستوطنات في مقابل الرضوخ لأمر الواقع و القبول بجدار العزل كحدود الدولة الإسرائيلية.

البؤر الاستيطانية الإسرائيلية

شهد العام 1996 انطلاق أول البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية بدعم غير مباشر من الحكومة الإسرائيلية التي دفعت بقطعان المستوطنين للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين لتشييد نواة استيطانية تهدف إلى زيادة رقعة مساحة مستوطنات قائمة في الجوار أو لتكوين نواة جديدة لمستوطنات مزمع إقامتها. و يعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون صاحب فكرة إنشاء البؤر الاستيطانية حيث دعا المستوطنين مراراً و تكراراً للاستيلاء على أراضي فلسطينية مرتفعة و قريبة من مستوطنات قائمة حتى لا يتم تسليمها للفلسطينيين مستقبلاً ضمن أية عملية سياسية. هذا و قد لعبت البؤر الاستيطانية دورها في صد أية انتقادات لسياسة إسرائيل الاستيطانية في المناطق الفلسطينية المحتلة حيث كانت الدعوة لإزالة تلك البؤر أو إزالة إحداهما في بعض الأحيان أثر كبير في وقف أية انتقادات دولية لسياسة إسرائيل الاستيطانية رغم أنه و في نفس الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بهدم بعض البؤر تكون هناك عملية قائمة لإنشاء بؤرة استيطانية في موقع آخر مدعومة مادياً من وزارة المالية و وزارة البنية التحتية الإسرائيلية و التي تساهم في تمديد الكهرباء و الماء لتلك البؤر التي أصبحت بمثابة و بآء منفشي في الأراضي الفلسطينية.

أكدت الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية و ما تبعها من مؤتمرات سلام دولية على ضرورة وقف كافة النشاطات الاستيطانية في المناطق الفلسطينية المحتلة بما في ذلك بناء البؤر الاستيطانية غير أن إسرائيل قد استمرت في عمليات البناء الاستيطاني و إنشاء البؤر الاستيطانية في المناطق الفلسطينية بشكل مكثف، حيث كشفت وحدة المعلومات الجغرافية في معهد الأبحاث التطبيقية حقيقة وجود تلك البؤر و ذلك من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية للضفة الغربية منذ بداية نشأة البؤر الاستيطانية حيث تم التأكيد على وجود 217 بؤرة استيطانية للفترة الواقعة ما بين العام 1996 و 2005 حيث تم إنشاء 158 منها في مواقع عشوائية في الضفة الغربية في حين أن ال 59 المتبقية كان قد تم إنشائها ضمن حدود المخططات الهيكلية لمستوطنات إسرائيلية قائمة و ذلك بهدف توسيع مناطق العمران فيها.

و اعتبرت البؤر الاستيطانية شكلاً من أشكال الاستيطان الإسرائيلي المرفوض دولياً حيث تم إقرار ضرورة إزالتها تحديداً تلك منها المنشأة بعد شهر آذار من العام 2001 و ذلك بحسب ما تم إقراره في خارطة الطريق حيث بلغ عددها ما قبل ذلك 41 بؤرة تحولت فيما بعد إلى وباء متفشي حيث تم إنشاء خلال السنوات اللاحقة 176 بؤرة جديدة و ذلك حين تمكن أرييل شارون من رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

هذا و قد حاولت إسرائيل إضفاء صبغة قانونية و شرعية لوجود البؤر الاستيطانية و ذلك من خلال تقرير تاليو ساسون المكلفة الخاصة من مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بعمل بحث عن وضعية البؤر الاستيطانية حيث استنتج التقرير بأن ثلث عدد البؤر الموجودة لا تحظى بشرعية قانونية (أي أنها لم تنشأ بموافقة حكومية) في حين أن الثلث الثاني منها لم يحظى بأي نوع من التصنيفات (أي أنها أقيمت من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي و تم تحويلها لاحقاً لاستعمال المستوطنين بعد أن أخلاها الجيش)، أما فيما يتعلق بالثلث الأخير فقد تم الإشارة بأنه قد حظي بدعم حكومي لإقامتها. و تسعى إسرائيل من خلال تقرير ساسون إلى شرعنة الجزء الأكبر من بؤر الاستيطان القائمة حيث أبدت استعدادها لإزالة تلك البؤر التي لم تحظى بشرعية قانونية فيما اعتبرت ما تبقى من بؤر ذات تعريف قانوني لا يتعين عليها إخلاء أي منها. و قد سعت إسرائيل إلى تسويق تقرير ساسون عالمياً و خاصة للجنة الرباعية التي دعت فيما سبق إلى وقف كافة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية بما في ذلك البؤر الاستيطانية و ذلك لعدم قانونيتها كما هو منصوص عليه في القوانين الدولية و تحديداً مادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 و التي تنص على عدم جواز نقل أي من رعايا الدولة المحتلة إلى الأراضي التي تم احتلالها، هذا بالإضافة إلى ما نصت عليه الاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين و الإسرائيليين و التي تشترط وقف إسرائيل لكافة أشكال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة و من ضمنها إزالة البؤر الاستيطانية و إعادة الأراضي المقامة عليها لأصحابها الفلسطينيين. و يشار إلى أن ما تقوم به إسرائيل من بناء استيطاني في الضفة الغربية هو أحد أشكال عدم الالتزام الإسرائيلي بالاتفاقيات الموقعة و بالشرعية الدولية و عليه يطالب الشعب الفلسطيني كل من اللجنة الرباعية و الرئيس الأمريكي إلزام إسرائيل على تنفيذ ما جاء في خارطة الطريق فيما يتعلق بالنشاطات الاستيطانية و التي تسعى إسرائيل إلى جعلها حقائق واقعة على الأرض تسعى من خلالها إلى كبت جماح الفلسطينيين في سعيهم لإقامة دولتهم المستقلة على الحدود الكاملة للعام 1967.

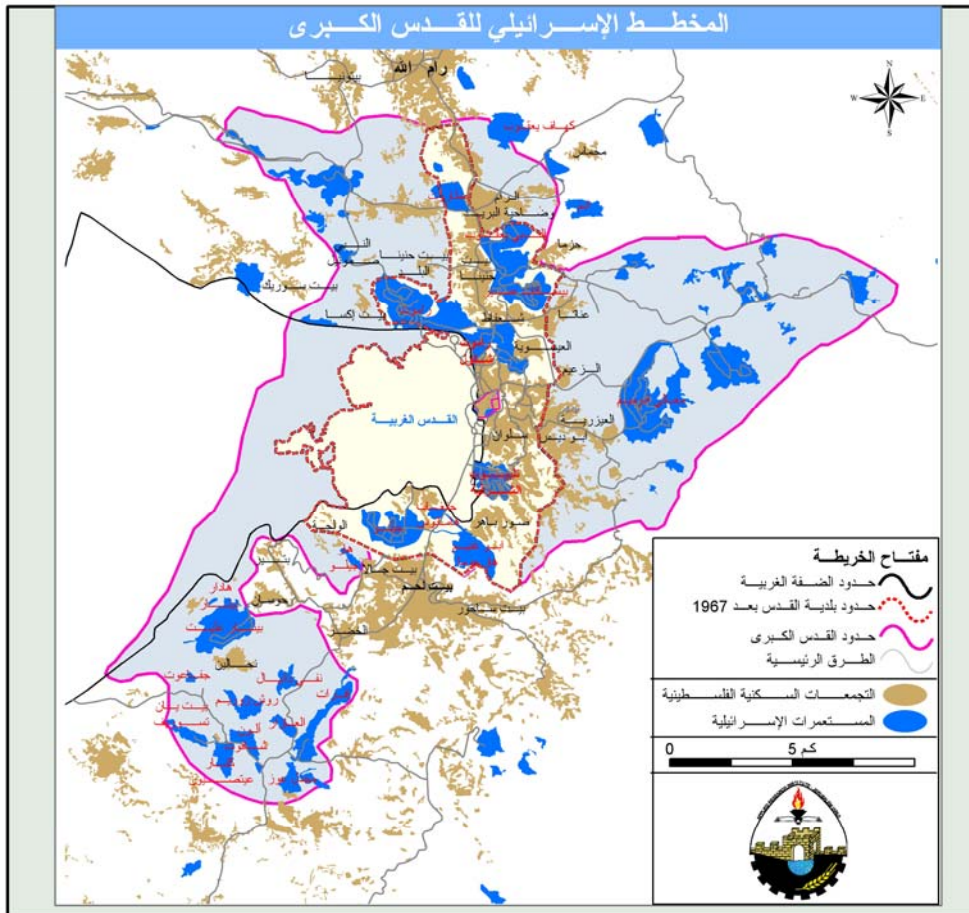
ضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل

لظالما سعت إسرائيل بتنفيذ مخططاتها بشكل منفرد عن سرياتها في العملية السلمية حيث أنها اعتبرت أن ما تقوم به من تنازلات في الضفة الغربية و قطاع غزة المحتلين هو بمثابة تنازل عن حقوقها الشرعية في فلسطين التاريخية و قد انتهجت إسرائيل بالفعل خطوات أحادية الجانب منذ بدء العملية السلمية مع الفلسطينيين في العام 1993 حيث عمدت إلى إحداث تغييرات جغرافية على أرض الواقع خلافاً لما تم الاتفاق عليه و ذلك بأن لا يقوم أي من الطرفين الإسرائيلي و الفلسطيني باتخاذ أية خطوات من شأنها إحداث أي تغيير عن قضايا الحل الدائم (القدس، المستوطنات، الحدود، المياه، اللاجئين) و هو تماماً كل ما قامت به إسرائيل حيث استمرت بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية و القدس و تعدت إلى فرض حدود سياسية جديدة من خلال جدار العزل و الفصل العنصري باقتطاع مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين و ضم مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية لتكون تحت سيطرتها، هذا بالإضافة إلى نبذ حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم. أما في ما يتعلق بانسحابها الأحادي الجانب من مستوطنات غزة فقد عمدت إسرائيل إلى سلوك هذا النهج لتماتله بانسحابها من مستوطنات عشوائية غير ذات أهمية في الضفة الغربية تستطيع من خلالها تنفيذ خطتها الإستراتيجية بضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة تحت سيطرتها ضمن جدار العزل و الفصل العنصري، يكون في الوقت ذاته تحت رضى دولي عن ما تقوم به إسرائيل من انسحابات حتى لو كانت أحادية الجانب.

و كانت الحكومة الإسرائيلية قد طرحت مشروع قانون في العام 2005 يقضي بضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية مثل مجمع "معاليه ادوميم", مجمع "ارنييل", مجمع "جفعات زنيف", مجمع "غوش عتصيون", و مجمع "مودعين عيليت" و ذلك من خلال ضم الأراضي التي تقوم عليها هذه الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل داخل الجدار باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل و «قرار جيد لأنها ومكانتها السياسية واقتصادها وديموغرافية الشعب اليهودي في "أراضي إسرائيل"» كما صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون عند لقائه الرئيس الأمريكي جورج بوش في الحادي عشر من شهر نيسان عام 2005 مينا . و ما أن يتم الانتهاء من تنفيذ مخطط جدار العزل و الفصل العنصري و المزمع الانتهاء منه في العام 2007, سوف تتمكن إسرائيل من ضم الكتل الاستيطانية الكبرى و التي تضم ما يقارب الـ 150000 مستوطن إسرائيلي و 60 مستوطنة إسرائيلية بالإضافة إلى المستوطنات الأخرى الواقعة غرب الجدار و التي ترفع من مجموع المستوطنات التي سوف تضم إلى إسرائيل مع انتهاء الجدار إلى 99 مستوطنة إسرائيلية.

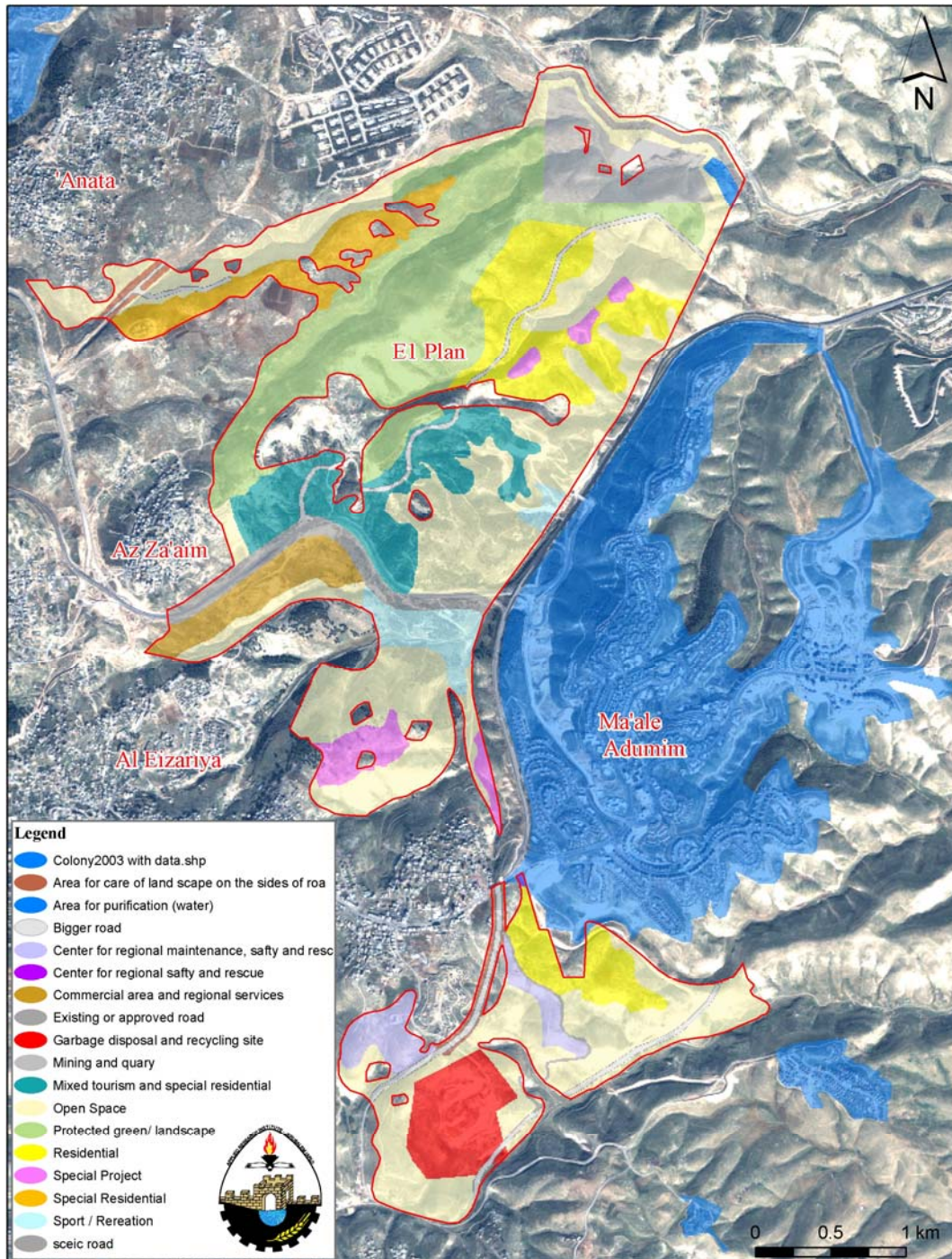
مشروع مخطط "القدس الكبرى"

ان ما تقوم به إسرائيل في الضفة الغربية من بناء لجدار العزل و الفصل العنصري على الأراضي الفلسطينية و الذي يأتي على أجزاء كبيرة منها و بشكل خاص حول مدينة القدس, و التسارع في وتيرة النشاط الاستيطاني و تطويق المدينة بسلسلة من المستوطنات الاسرائيلية و بناء المعابر الحدودية حول المدينة تقع جميعها في إطار مشروع «القدس الكبرى» التي تقوم "إسرائيل" بتنفيذه في خطوة لفرض واقع أليم على الارض الفلسطينية. و كان مشروع مخطط "القدس الكبرى" قد بدأ العمل فيه بأوائل السبعينات عندما قامت الحكومة الإسرائيلية بتدشين الخطوة الاولى لمخطتها بتوسيع مساحة المستوطنات الإسرائيلية الواقعة خارج حدود بلدية القدس لخلق نوع من التواصل بين المستوطنات الإسرائيلية في مدينة القدس في الوقت نفسه قطع أوصال التجمعات الفلسطينية الواقعة شرق مدينة القدس عن المدينة نفسها و حرمانها من حقها في العيش في المدينة. و يشمل مخطط "القدس الكبرى" أربعة تجمعات استيطانية إسرائيلية من أصل ستة تسعى إسرائيل إلى ضمها إلى من خلال خططها اللامتناهية في الأراضي الفلسطينية المحتلة; و هي: تجمع معاليه ادوميم, تجمع جفعات زنيف, تجمع غوش عتصيون و تجمع مودعين عيليت (كريات سيفر). [خارطة رقم 4](#)



خطة ال "E1" الإسرائيلية

يعتبر تجمع معاليه أدوميم من أخطر التجمعات الاستيطانية الموجودة في الضفة الغربية وذلك لكونه موجود ضمن محافظة القدس فضلاً عن أنه يشكل خطراً جغرافياً على تواصل جنوب و شمال الضفة الغربية و عازلاً لمنطقة القدس الشرقية عن باقي محافظات الضفة مما يشكل عائقاً أمام تطلعات الشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة ذات تواصل جغرافي عاصمتها القدس الشريف. و مع بداية المشروع الإسرائيلي لعزل الضفة الغربية و تقطيع أوصالها من خلال بناء جدار العزل العنصري, حظيت منطقة تجمع معاليه أدوميم باهتمام خاص من قبل اللجنة القائمة على مسار الجدار و ذلك لخصوصية الموقع و تقاربها مع الجزء الشرقي من مدينة القدس حيث تم وضع خطة جديدة تحت مسمى E1 تهدف لبناء تجمع سكاني جديد تابع لمستوطنة معاليه أدوميم يربط المستوطنة مع قلب المدينة المقدسة و في الوقت نفسه قطع الطريق على القرى و البلدات الفلسطينية الموجودة هناك (أبو ديس, العيزرية, الطور, العيسوية و عناتا) من حقوقها التاريخية في التوسع العمراني, هذا بالإضافة إلى خلق حزام عمراني إسرائيلي عائق أمام وجود اتصال جغرافي طبيعي بين شمال و جنوب الضفة الغربية. و تشمل خطة ال E 1 بناء 3500 وحدة سكنية جديدة غرب مستوطنة معاليه أدوميم, على مساحة 12000 دونم و التي هي جزء من المخطط الهيكلي للمستوطنة. و من المتوقع أن تساهم هذه الخطة في زيادة عدد سكان الحالي للمستوطنة. خارطة رقم 5



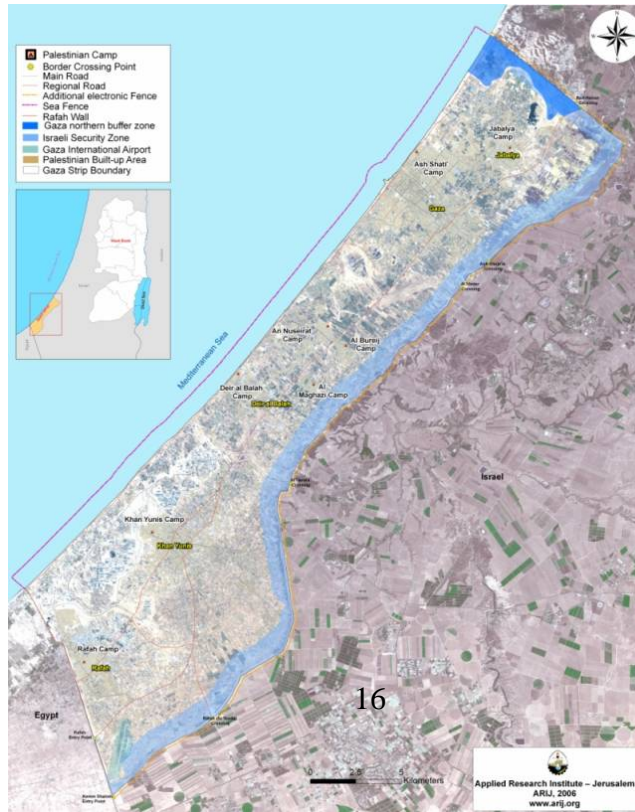
الحاجز البحري في غزة و المنطقة الآمنة

و ضمن سياق تعزيز السيطرة الإسرائيلية على حدود المناطق الفلسطينية في قطاع غزة، عمدت إسرائيل على توسيع نطاق حصارها ليشمل الجانب البحري التابع لقطاع غزة فشرعت باستكمال القاطع الجداري الممتد على طول الحدود الشمالية لقطاع غزة إلى داخل البحر و ذلك لمسافة 950 مترا داخل البحر المتوسط، حيث تكون ال 150 متر الأولى من الحاجز البحري عبارة عن قوائم خرسانية (إسمنتية) محفورة في قاع البحر الرملي في حين يتكون باقي الحاجز وطوله 800 متر من 'سياج عائم' (سياج أمني) بعمق 1.8 متر تحت الماء. خارطة رقم 6.



المصدر (أريج) صورة قمر صناعي لحاجز غزة البحري/ أيلول 2005

كما تسعى إسرائيل إلى تعزيز سيطرتها على طول الحزام الأمني الإسرائيلي الممتد من شمال قطاع غزة و على طول امتداد حدود القطاع الشرقية (72 كم)، بدءاً من معبر رفح بالجنوب و انتهاء بالحدود الشمالية لقطاع غزة من خلال خلق منطقة أمنة جديدة بمساحة 8 كم² في الجزء الشمالي لقطاع غزة (تم الإعلان عنها في شهر كانون أول من عام 2005) بالإضافة إلى الحزام الأمني الذي سلف ذكره و التي تقطع ما مساحته 53 كم² من مساحة قطاع غزة الكلية، مما يجعل ما مجموعه 61 كم² من مساحة قطاع غزة (16.7%) خاضعا للسيطرة الإسرائيلية بالرغم من الانسحاب الإسرائيلي المزعوم من قطاع غزة. خارطة رقم 7.



شارون و خطة الفصل " أحادية الجانب "

لم يكن موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون فيما يتعلق برؤيته لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي مفاجئا على الإطلاق بل على العكس تماما حيث تماشت رؤياه بشكل متوازي لمواقفه المعلنة عبر عقود الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والتي وضعها بشكل واضح و كامل و غير قابل للشك في خطة الفصل التي رسمها حيث لم تشمل أي ذكر لوجود دولة فلسطينية بل أظهرت التجمعات الفلسطينية على شكل جزر معزولة عن بعضها البعض تفصلها مناطق سيطرة إسرائيلية، الأمر الذي يجعل من "دولة فلسطينية قابله للحياة و ذات اتصال جغرافي" أمرا مستحيلا و هو ما عبر عنه شارون سابقا بقوله: "أن ترتيبات من هذا النوع يمكن أن تستمر لسنوات طويلة." بالإضافة إلى ذلك، فقد صرح شارون بأن ما تقوم به إسرائيل من بناء للجدار الفاصل حول التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية من شأنه وضع نهاية لأحلام الفلسطينيين لبناء دولتهم مشيرا " بأنها ضربة قاسية و قاسمة".

خطة "الانطواء" الإسرائيلية

تعتبر خطة "الانطواء" الإسرائيلية تأكيدا على عنصرية الدولة الإسرائيلية حيث إنها الهدف الأساسي و الوحيد الذي تسعى خطة "الانطواء" إلى تحقيقه و هو الحفاظ و الإبقاء على دوله إسرائيلية ذات أغلبية يهودية بغض النظر عن الوسائل المتبعة لتحقيق هذا الهدف المنشود.

هذا و يعتبر الجدار الفاصل أحد البنود المكتملة للتأكيد على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، فبالإضافة إلى ما تسعى خطة الجدار إلى تحقيقه بنهب 555 كم² (9.8%) من أراضي الضفة الغربية المحتلة و ضمها لإسرائيل، سيقوم الجدار بضم أكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية إلى الجانب الإسرائيلي و التي يصل عدد المستوطنات فيها إلى 99 مستوطنة يقطنها ما مجموعه 85% (408000 مستوطن يهودي) من إجمالي عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة و البالغ 480,000 مستوطن; و تجدر الإشارة هنا إلى أن خطة "الاتحاد" و الجدار الفاصل ستقومان بضم مدينة القدس المحتلة (الجزء الشرقي) و الذي يقطنه ما يقارب ال 260,000 مستوطن يهودي تأكيدا على القرار الإسرائيلي الصادر في العام 1981 بشأن توحيد مدينة القدس و الذي تم رفضه دوليا.

بالإضافة إلى ما ذكر، فإن خطة "الانطواء" الإسرائيلية تسعى إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي و الجيش الإسرائيلي على طول امتداد منطقة غور الأردن و ذلك من خلال تعزيز الاستيطان الزراعي هناك و إحكام سيطرة الجيش الإسرائيلي على كافة الطرق المؤدية إلى منطقة الغور حيث أقام الجيش الإسرائيلي عشرات الحواجز الإسرائيلية على امتداد منطقة الغور و التي عملت بشكل مباشر على عزل منطقة الأغوار بالكامل عن باقي الضفة الغربية بل و أكثر من ذلك زيادة حجم المعاناة على سكان منطقة الغور الفلسطيني حيث دأب الجيش الإسرائيلي على تقييد حركتهم و حركة منتجاتهم الزراعية و التي غالبا ما تتعرض للتخريب على أيدي الجيش الإسرائيلي. و تجدر الإشارة هنا بأن السيطرة الإسرائيلية على منطقة الغور و التي تبلغ مساحتها 1664 كم² (29% من أراضي الضفة الغربية) ستكون، بالإضافة إلى الحواجز العسكرية، من خلال ممرات آمنه ما بين إسرائيل عند منطقة الجدار الفاصل على الجهة الغربية من الضفة الغربية و من خلال أراضي الضفة الغربية حتى منطقة غور الأردن على الجانب الشرقي.

و من الأهداف المتضمنة أيضا لخطة "الانطواء" الإسرائيلية هو الاستمرار في توسيع التجمعات الاستيطانية الكبرى الموجود داخل منطقة العزل على الجانب الغربي من الضفة الغربية و التي تشمل كل من تجمع غوش عتصيون, تجمع جفعات زنيف, تجمع معاليه الدوميم, تجمع أرييل و تجمع موديعين عيليت.

أما فيما يتعلق بحركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية فأنها ستكون مقيدة عبر الانتقال في مناطق واقعه تحت السيطرة الإسرائيلية الأمر الذي يجعل من إمكانية تعرض الفلسطينيين للتوقيف و الاعتقال في أي وقت ممكن من قبل الجيش الإسرائيلي الذين أثر بمنح عناصره الحق باقتحام المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية في أي وقت تحت ذريعة الأمن و الأمان لدولة إسرائيل.

كذلك أشارت خطة الانطواء الإسرائيلية بأن إجراءات التنقل ما بين قطاع غزة و الأراضي الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية في الضفة الغربية ستكون عبر ممر (من الفروض إن يكون أمن) غير أن الجيش الإسرائيلي أثر الاحتفاظ لنفسه بالسيطرة الأمنية على الطريق و إجراءات التنقل ما بين غزة و الضفة الغربية.

و تعتبر خطة الانطواء انتهاك شامل لجميع الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي و الفلسطيني و أولها على اعتبار أن الضفة الغربية و قطاع غزة وحدة واحدة, لا تتجزأ, منها:

- المادة (4) من اتفاقية إعلان المبادئ العام 1993 أشارت إلى أن: "يعتبر الطرفان الضفة الغربية و قطاع غزة وحدة جغرافية واحدة يجب المحافظة على وحدتها و سلامتها خلال الفترة الانتقالية".
- اتفاقية القاهرة للعام 1994 أعادت التأكيد على الوحدة الجغرافية للأرض الفلسطينية في المادة 23 و تحديداً في الفقرتين 6 و 7. حيث تشير الفقرة 7 تحديداً على اعتبار "قطاع غزة و منطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية و قطاع غزة ولا يتغير وضعهما في فترة سريان هذا الاتفاق و ليس لهذا الاتفاق ما يعتبر مغيراً لهذا الوضع".
- اتفاقية واشنطن للعام 1995 نصت على أنه "لن يبادر أو لن يتخذ أي طرف أي خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية و قطاع غزة في انتظار ما تسفر عنه مفاوضات الوضع النهائي". و أشارت المادة (11) من نفس الاتفاقية إلى أن "الطرفين يعتبران الضفة الغربية و قطاع غزة وحدة إقليمية يجري الحفاظ على سلامتها و وضعها خلال الفترة الانتقالية".
- المادة (10) من مذكرة شرم الشيخ الموقعة في العام 1999 نصت على أنه: "إقراراً مناهما (الإسرائيليين و الفلسطينيين) بخلق أجواء ايجابية للمفاوضات سيمتنع الجانبان عن اتخاذ خطوات من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية و قطاع غزة استناداً إلى الاتفاق الانتقالي".

الخطوط العريضة لإستراتيجية إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لقد أضحت إستراتيجية الدولة الإسرائيلية واضحة أمام الفلسطينيين و العالم فهي لم تسعى يوماً لتحقيق السلام العادل و إرجاع الحقوق لأصحابها بل عمدت إلى تغيير معطيات الصراع لتتوافق و رؤيتها الإستراتيجية و التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- تغيير قواعد الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من مفهوم الحل الشامل إلى إدارة الصراع بما يتناسب مع مظامعها و أهدافها.
- اعتماد مفهوم العمل من جانب واحد حيث قامت إسرائيل بتنفيذ العديد من خططها الإستراتيجية بمعزل عن مبدأ التفاوض متعلقة بعدم وجود شريك مناسب و قادر على التفاوض و تحقيق السلام من وجهة نظرها.
- الاستمرار في سياسة "فرض الوقائع على الأرض" حيث دأبت إسرائيل بتنفيذ مخططاتها الاستيطانية من بناء و توسيع للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة و تغيير المعالم الموجودة على الأرض و تحديداً في الجزء الشرقي المحتل من مدينة القدس (القدس الشرقية) و ذلك بخلاف ما نصت عليه الاتفاقيات الموقعة ما بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية و التي نصت على عدم قيام أي من طرفي النزاع بفرض وقائع على الأرض بهدف تغيير نتائج و محاور الصراع بما في ذلك في مدينة القدس الشرقية.

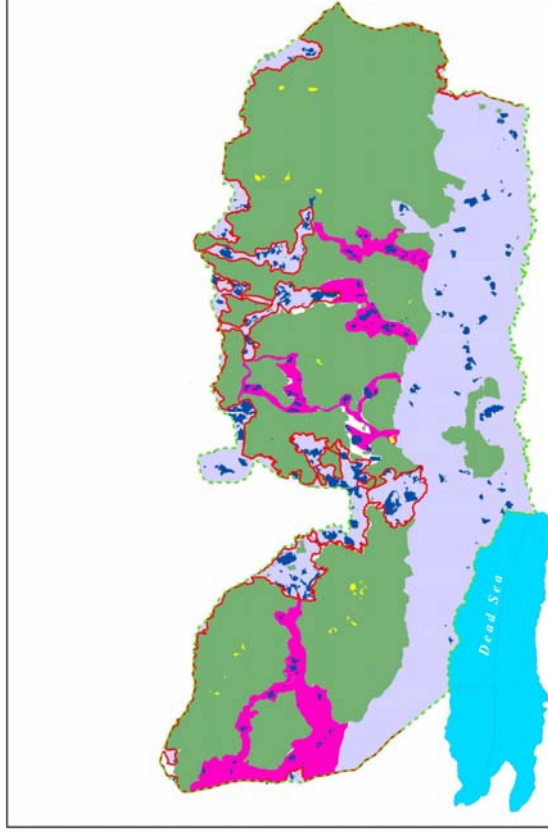
- السعي المستمر من قبل إسرائيل لإضفاء شرعية دولية على ما تخطط و تقوم به ميدانيا رغم كونها مخالفة و غير متناغمة و الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين و مثال على ذلك الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة و بناء الجدار الفاصل و ضم الكتل الاستيطانية الكبرى و غيرها.
- اعتماد إسرائيل لسياسة " اللاحل " للصراع مع الفلسطينيين و ذلك بافتعال الحجج الوهمية من عدم وجود شريك و الحفاظ على أمن إسرائيل و عدم التزام الشريك بالاتفاقيات الموقعة و استمرار أعمال المقاومة الفلسطينية و غير ذلك.
- سعي إسرائيل إلى إعادة صياغة الحلم الفلسطيني بإيجاد دولة فلسطينية مستقلة مترابطة و قابلة للحياة بما يتناسب و رؤيتها لحل الصراع و استبدال الحلم الفلسطيني والاستعاضة عنه بتجمعات سكانية في الضفة الغربية تتمتع بحكم ذاتي و بدون اتصال جغرافي ما بينها و ما بينها و بين قطاع غزة إلا من خلال مناطق واقعة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى عدم تمتع تلك التجمعات الفلسطينية بأي سيطرة حدودية ، برية كانت أو بحرية ، ناهيك عن ذلك عدم التمتع بأي سيطرة جوية بأي شكل من الأشكال.
- سعي إسرائيل للعمل على التخلص و التهرب من التزاماتها و واجباتها كدولة محتلة و ذلك من خلال رفضها الاعتراف بقرارات مجلس الأمن: منها 242 للعام 1967 و و القرار 338 للعام 1973 و القرار 478 للعام 1980 و التي أكدت أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية و قطاع غزة ضم مدينة القدس أمرا مخالفا للقانون و الشرعية الدولية. كما رفضت إسرائيل الاعتراف بشرعية تطبيق أي من القوانين الدولية و الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مثل اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
- عمل إسرائيل بشكل دؤوب من خلال ما قامت و تقوم به في الأراضي الفلسطينية المحتلة التأكيد على إبقاء سيطرتها الكاملة على الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك موارده الطبيعية و ذلك من خلال سيطرتها على الحدود البرية، البحرية و الجوية و إخضاع السوق الفلسطيني للقوانين و الإجراءات التعسفية الإسرائيلية من ضرائب و جمارك و قيود من شأنها تقييد حرية الاقتصاد الفلسطيني ليكون تابعا للسيطرة الإسرائيلية.

سيناريوهات المخططات الإسرائيلية لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

إن ما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من شأنه وضع صورة عن شكل حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، هذا من وجهة النظر الإسرائيلية حيث أن فرض الوقائع على الأرض سيكون له دور في صياغة الحل النهائي؛ و حتى لا تظهر إسرائيل نفسها بشكل يجعل منها متفردة في شكل الحل النهائي، فقد عمدت إلى أن يكون محور الحل النهائي مختصر في أربع سيناريوهات رئيسية متوافقة و رؤيتها لحل الصراع . و يمكن تلخيص تلك السيناريوهات بشكل الآتي:

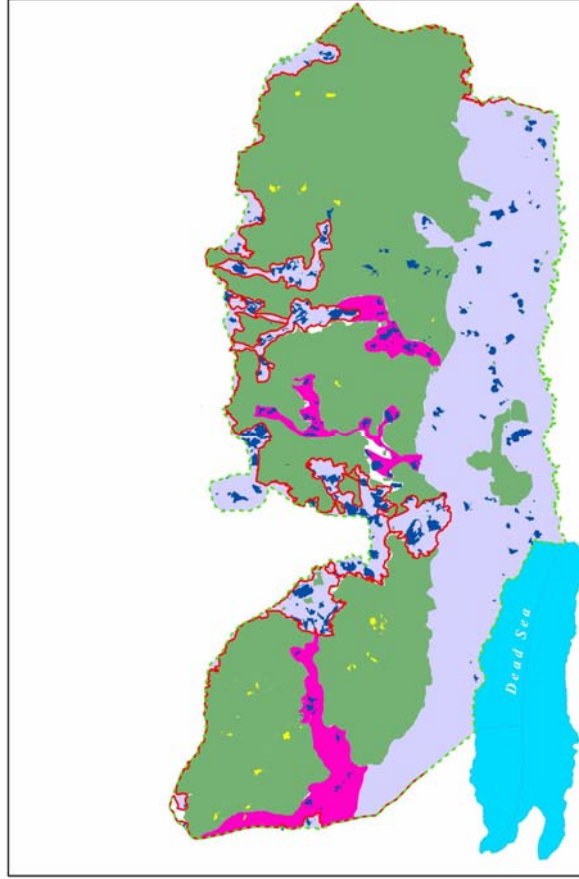
سيناريو رقم 1

ستكون من خلاله السيطرة الفلسطينية ممتدة على ما مساحته 54,5% من مساحة الضفة الغربية حيث سيبقي الإسرائيليون سيظرتهم على منطقة الغور الشرقية و المنطقة المعزولة غرب الجدار الفاصل، بالإضافة إلى خمسة ممرات آمنة يقع ثلاثة منها في شمال الضفة الغربية و اثنين جنوب الضفة الغربية مع الإشارة إلى بقاء منطقة القدس الشرقية تحت الاحتلال الإسرائيلي. و بناء عليه ستقوم الحكومة الإسرائيلية بتفكيك ما مجموعه 20 مستوطنة إسرائيلية يقطنها 7000 مستوطن. خارطة رقم 8



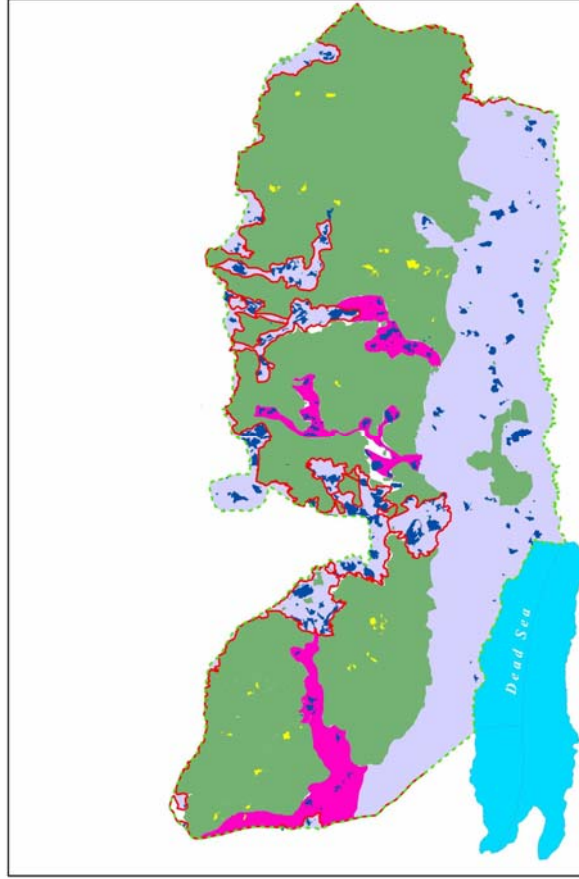
سيناريو رقم 2

يعتبر سيناريو رقم (2) نوعاً ما كسابقه مع وجود اختلاف واحد في عدد الممرات الآمنة و التي أصبح عددها 4 حيث تم إلغاء أحد الممرات الآمنة في جنوب الضفة (الجنوبي الغربي) الأمر الذي ترتب عليه زيادة رقعة السيطرة الفلسطينية لتصبح 56% من مساحة الضفة الغربية كذلك زيادة في عدد المستوطنات المترتب تفكيكها إلى 25 مستوطنة إسرائيلية يقطنها 8000 مستوطن. خارطة رقم 9



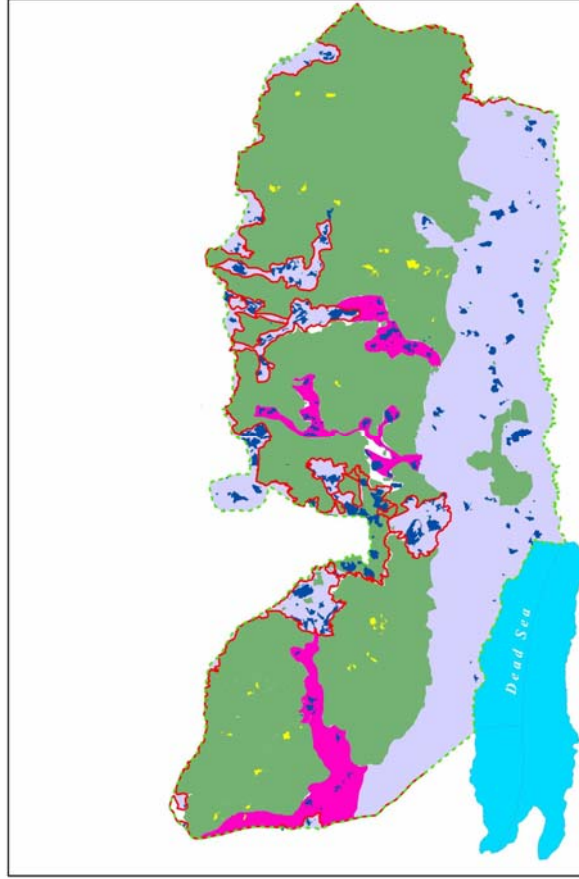
سيناريو رقم 3

يعتبر هذا السيناريو امتداد لسابقه حيث سيتم إلغاء ممر آمن آخر شمال الضفة لتصبح بعد ذلك مساحة رقعة السيطرة الفلسطينية 57%. و يترتب على ذلك زيادة في عدد المستوطنات الإسرائيلية المترتب تفكيكها إلى 29 مستوطنة إسرائيلية يقطنها 10,500 مستوطن. خارطة رقم 10



سيناريو رقم 4

يشكل هذا المقترح تغيير من نوع آخر عن ما تم طرحه سابقا و ذلك بمنح الفلسطينيين سيطرة على منطقة القدس الشرقية باستثناء مستوطنات معاليه ادوميم والمستوطنات الإسرائيلية الواقعة ضمن حدود القدس المعرفة إسرئليا و ستمتد بذلك مساحة السيطرة الفلسطينية على 60 % من الضفة الغربية ولأول مرة متضمنة القدس الشرقية. خارطة رقم 11



وهنا تجدر الإشارة بأن أي من المقترحات الإسرائيلية لا يتضمن أي تنويه لسيطرة فلسطينية على أي من المعابر الحدودية البرية أو الطريق الآمن المؤدي إلى قطاع غزة و لا حتى الحدود الجوية أو البحرية.

الوضع القانوني الدولي لجدار العزل العنصري

قامت محكمة العدل الدولية في لاهاي في شهر تموز من عام 2004 بتقديم المشورة فيما يتعلق بالتبعات القانونية المترتبة على إقامة جدار العزل العنصري في الضفة الغربية. وقد استندت محكمة العدل العليا في مشورتها إلى القانون الدولي و ميثاق جنيف الرابع و نصوص معاهدة لاهاي و العديد من المعاهدات الدولية التابعة لحقوق الإنسان و قرارات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة.

و يعتبر جدار العزل العنصري انتهاكا لحقوق الإنسان و خاصة حق تقرير المصير و الحق في حرية الحركة و التنقل، و الحق في العمل ، و الحق في الصحة، و الحق في التعليم، و الحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم ، و الحق في زيارة الأماكن المقدسة . إن قرار محكمة العدل الدولية يحث الفلسطينيين على التمسك بحقوقهم و خصوصا حق تقرير المصير. الحق الذي حرّموا من ممارسته بسبب ما يسببه جدار العزل من قطع لأوصال الفلسطينيين و وحدتهم. و لذلك، لا يحق لإسرائيل أن تستخدم مصطلحات " الدفاع عن النفس " أو " توفير الحماية و الأمن " كتبرير لما تقوم به من انتهاكات لحقوق الفلسطينيين و القوانين و الأعراف الدولية بل عليها أن تتوقف فورا عن بناء الجدار و على كل الدول الأخرى أيضا أن ترفض مساندة إسرائيل في الاستمرار في بنائه. بالإضافة إلى ذلك ، إن إنشاء المنطقة العازلة العنصرية هو انتهاك لجميع اتفاقيات السلام الموقعة بين الإسرائيليين و الفلسطينيين و خرقا لاتفاقية أوسلو المؤقتة التي تنص على أنه " لا يحق لأي من الطرفين أن يبادر إلى أو يقوم بخطوات قد تبديل من وضعية الضفة الغربية و قطاع غزة بانتظار نتيجة مفاوضات الوضع النهائي)". المادة 31 ، الفقرة 7).

الخاتمة

إن ما قامت به إسرائيل عبر سنوات احتلالها المستمر للأراضي الفلسطينية هو بالحقيقة سلسلة متتابعة من الاستهتار بقرارات الشرعية الدولية بداية من رفضها الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في العام 1967 إلى بناء المستوطنات و هدم المنازل و تقييد حرية الحركة و انتهاك حقوق الفلسطينيين بالوصول إلى أماكن العبادة و غيرها من ذلك وصولاً إلى جدار العزل العنصري، ما هو إلا محصلة طبيعية لعدم ممارسة المجتمع الدولي أي من أشكال الضغط على إسرائيل للالتزام بالشرعية الدولية و قرارات الأمم المتحدة ، و التشديد على ضرورة تحميل إسرائيل مسؤولية ممارستها لمختلف الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، و وضع حد لسياسة اللامبالاة الإسرائيلية تجاه رغبة المجتمع الدولي في أن تلتزم إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة بما فيها " قرار مجلس الأمن رقم 446(عام 1979) و الذي " يقرر أن السياسات والإجراءات الإسرائيلية بإقامة مستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة و أراض عربية أخرى محتلة منذ 1967 لا تستند إلى أي أساس قانوني و تشكل عائقاً خطيراً تجاه عملية تحقيق سلام شامل و عادل و دائم في الشرق الأوسط. كذلك قرار مجلس الأمن رقم 452 (عام 1979) و الذي يدعو " حكومة و شعب إسرائيل، على وجه السرعة، إلى وقف إنشاء و تشييد و تخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، بما في ذلك القدس.